



إدارة المرأة والأسرة والطفولة

الاجتماع رفيع المستوى حول
"الأهداف التنموية للألفية المعنية بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين
وتمكين المرأة في المنطقة العربية"

أجندة التنمية للمرأة لما بعد 2015 "الفرص والتحديات"

.....

إعلان القاهرة

القاهرة - مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

23 فبراير / شباط 2014

إعلان القاهرة

نحن ممثلو حكومات الدول العربية المشاركات والمشاركين في " الاجتماع رفيع المستوى حول الأهداف التنموية للألفية المعنية بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية: أجندة التنمية لما بعد 2015 - الفرص والتحديات -" بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، بحضور السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، والسيدة نائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يوم 23 فبراير/شباط 2014،

نعرب عن شكرنا للأمانة العامة لجامعة الدول العربية - إدارة المرأة والأسرة والطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، على جهودهم التي ساهمت في إنجاح هذا الاجتماع،

وإذ نؤكد على القيم والمبادئ والأهداف التي تضمنتها إستراتيجية النهوض بالمرأة العربية، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وملحقاتها، ومنهاج عمل بيجين الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين عام 1995، وإعلان الأمم المتحدة للألفية والأهداف التنموية للألفية،

وإذ نشتمن الجهود العربية الساعية لتنفيذ كافة الاتفاقيات المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة وتأمين حقوقها وتعزيز سبل تمكينها على كافة المستويات في المنطقة العربية،

وإذ ننوه بما قامت به الدول العربية في سبيل تطوير التشريعات الهادفة لتعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة العربية، وإنشاء آليات جديدة لمتابعة تطبيق هذه التشريعات، والإبلاغ عن الانتهاكات، فضلاً عن ما اتخذته عدد من الدول العربية من خطوات لرفع تحفظاتها على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتنفيذ منهاج عمل بيجين،

وإذ نستحضر نتائج وتوصيات منتدى المجتمع المدني، والذي إنعقد في القاهرة - بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 17-18 فبراير / شباط 2014 ، للتحضير للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة الدورة الـ(58)، وذلك بالتعاون بين جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، وبحضور السادة الخبراء

المعنيين بقضايا تمكين المرأة في المنطقة لبحث سبل تطوير وضع المرأة العربية والوصول إلى دعم هدف مستقل لبرنامج عمل المرأة لما بعد 2015،

واستناداً إلى المناقشات المثمرة والبناءة التي جرت على مدار جلسات عمل هذا الاجتماع بهدف التقييم المرحلي للتقدم المنجز بشأن تمكين المرأة، وأهم التحديات التي تواجهها، ووضع أهداف وبرنامج عمل المرأة العربية لما بعد 2015،

نعلن

أولاً: التوافق والتضامن حول هدف مستقل يعنى بمساواة المرأة وتمكينها ضمن أهداف الخطة الإنمائية لما بعد 2015 كما طرحته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك الأخذ بمنظور النوع الاجتماعي في كافة جوانب وأهداف المنظومة الإنمائية الجديدة .

ثانياً: العمل على ضمان تنفيذ سياسات العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والتغطية الصحية ، وذلك نظراً لتأثيرهم المباشر على أوضاع النساء.

ثالثاً: تطوير ودعم آليات المشاركة السياسية للمرأة وتعزيز نسب مشاركتها في كافة المجالس المنتخبة.

رابعاً : توسيع نطاق الممارسات الديمقراطية والتشاور على المستويين المركزي والمحلي بما يضمن عدالة التوزيع للموارد والعوائد التنموية.

خامساً : التوسع في الأخذ بسياسات التمييز الإيجابي وبما يضمن الفاعلية والتأثير في كافة المجالات.

سادساً : دعم صلاحيات الآليات والمجالس الوطنية المعنية بالمرأة لتكون ذات فاعلية وصاحبة تأثير ملموس في تنفيذ سياسات تمكين المرأة داخل مجتمعاتنا العربية .

سابعاً : العمل على نشر وتأمين أساليب حرية تداول المعلومات، وتوفير قواعد البيانات الأساسية من أجل دعم مشاركة النساء على مختلف الأصعدة، تحت مظلة جامعة الدول العربية وبالتعاون مع هيئة المرأة للأمم المتحدة وبالتنسيق مع الجهات الحكومية/الغير حكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية.

ثامناً :التوجه نحو إقرار الموازنات العامة المستجيبة للنوع الاجتماعي كألية للعدالة الاجتماعية .

تأسعاً: الدفع نحو اعتماد معايير جديدة للمؤشرات العامة للدولة مستجيبة لاحتياجات النوع الإجتماعى، مع السعي نحو إقرار الإحصاءات العامة طبقاً للتصنيف حسب الجنس لتحديد الحاجات التنموية والاجتماعية الماسة.

عاشراً : تفعيل آليات الوقاية والحماية والتعويض عن العنف على أساس النوع الإجتماعى .

الحادي عشر :تطوير البنى الثقافية والأعراف الاجتماعية نحو إنتاج أنماط اجتماعية أكثر عدالة، وذلك من خلال وضع إستراتيجيات جديدة في التعليم والإعلام وبناء الشراكات الايجابية والذكية مع المؤسسات الدينية، وتعزيز تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء.

الثاني عشر : العمل مع الرجال والفتيان والطلاب كشركاء وحلفاء استراتيجيين في القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات.

الثالث عشر: التأكيد على أهمية اتساق الأطر الإنمائية ما بعد 2015 مع منظومة حقوق الإنسان بما في ذلك العهد الدولي للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الإضافى، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والوثيقة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

الآليات:

أولا : على الصعيد السياسي:

- ضمان وجود مظلة دستورية وطنية لعدم التمييز ضد النساء والعمل على احترام ذاتها وكرامتها الإنسانية، والمتضمنة في كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان العربي لحقوق الإنسان.
- تطوير التشريعات الوطنية نحو سد الفجوة بين النساء والرجال في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإلغاء أي شكل من أشكال التمييز.
- العمل على تطوير النظم الانتخابية الوطنية بحيث تضمن المشاركة السياسية للفئات المهمشة (النساء/ الفقراء/ الأقليات).
- توفير محددات للوظائف العامة لتوفير بيئة أكثر عدالة ولضمان مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار على أسس من الاستحقاق والكفاءة.

- دعم وتطوير سياسات التمييز الإيجابي لتعزيز قدرات النساء والدفع نحو مشاركتهن الفعالة في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية وجميع المجالس المنتخبة ومنظمات المجتمع المدني بكافة أنواعها لضمان جودة وكفاءة المشاركات في العملية السياسية.
- تطوير قواعد البيانات الخاصة بالمؤشرات والإحصاءات الوطنية المتعلقة بقضايا إدماج النساء على كافة المستويات.

ثانيا : على الصعيد الاقتصادي:

- الحق في العمل بشروط العدالة والإنصاف والأجر المتساوي للعمل المتساوي، وتوفير بيئة عاملة محققة لشروط الصحة والسلامة الشخصية والحصول على عوائد العمل المعنوية، والحصول على المراكز القيادية، مع كفاءة حماية المرأة من الاعتداء الجسدي في مجال العمل، والحق في المعاملة الضريبية المتساوية، والاستفادة من برامج التوجيه والتدريب التقني والمهني.
- ضمان المساواة في وصول المرأة إلى التمكين على المستوى الاقتصادي، والسيطرة على الأصول والموارد الإنتاجية والوصول إلى المعلومات، بما في ذلك الأراضي والممتلكات والتمويل والمياه والطاقة.
- تمكين المرأة من تفعيل دورها في وضع ورصد استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية وعمليات إصلاح السياسات الحيوية الأخرى.
- تعزيز فرص المرأة في مجالات الائتمان والتدريب المهني وربطه بسوق العمل وتنمية المهارات.
- ضمان تقليص الآثار السلبية للعولمة وأية آثار عكسية تترتب على تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالتجارة والاقتصاد إلى الحدود الدنيا بالنسبة للمرأة.
- ضمان الموارد المالية المطلوبة لدعم خطط المساواة بين الجنسين الوطنية والقطاعية وبما يتطلبه التنفيذ الواقعي لهذه الخطط.
- الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة وتقديرها وإعادة توزيعها من خلال سياسات الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية .

ثالثاً: على الصعيد الإجتماعي :

• تنفيذ خطط عمل وطنية لاتخاذ التدابير الخاصة ببناء القدرات وضمان الحصول على الخدمات الأساسية (بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم) للنساء والأطفال وكبار السن فضلاً عن القاصرات وغير المتزوجات والمعيلات والأرامل والمطلقات والأشخاص ذوي الإعاقة وجميع الفئات الأكثر ضعفاً وذلك دون أي تمييز.

• دعم حق المرأة في الحياة على قدم المساواة مع الرجل في مستوى معيشي يحقق شروط الكرامة الإنسانية لها ولأسرتها وضمان توفير الغذاء الكافي والكساء والمأوى المناسب الذي تتوفر فيه المرافق الأساسية مع ضمان أمن الحياة للنساء وحمايتهن من الإخلاء التعسفي لمساكنهن، والحق في تحسين متواصل للظروف المعيشية مع إيلاء اعتبار خاص للفئات الضعيفة من العاملات والريفيات ومن المعيلات في الريف والحضر، وكذلك العاملات المهاجرات، والنساء المسنات.

• تعزيز سياسات وآليات المساواة للمرأة والرجل في التمتع المتكافئ بحماية القانون وانتفاع المرأة على نحو فعال بالخدمات القضائية بما فيها العون القانوني المجاني، وضمان الحماية الفعالة للمرأة عن طريق المحاكم والمؤسسات ذات الاختصاص.

• تطوير سياسات الحماية والضمان الاجتماعي في القطاعين الرسمي - العام والخاص - و غير الرسمي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة والتعويضات النقدية في حالة المرض واستحقاقات الأمومة من إجازات مدفوعة الأجر وإعانات الشبخوخة والعجز، والمعاش والتعويضات عن إصابات العمل وإعانات البطالة والمخصصات العائلية، وضمان توفير التغطية الصحية الشاملة وبصفة خاصة للعمالة الغير منظمة.

رابعاً : القضاء على العنف ضد المرأة :

• وضع خطط عمل وإستراتيجيات وطنية شاملة في مجال العنف ضد المرأة وتخصيص الموارد اللازمة لتطبيقها مع ضمان وجود تشريعات شاملة ومتكاملة تجرم جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتعديل القوانين والتشريعات الخاصة بما يسمى بجرائم الشرف وبما لا يسمح من الإفلات من العقاب أو تخفيفه.

- أهمية إحالة قضايا العنف ضد المرأة إلى النظام القضائي الرسمي حتى إذا تم تناولها في إطار الاحكام الشرعية أو العرفية؛ مع التأكيد أن مسئولية إحالة جرائم العنف تقع بالاساس ضمن مسئولية المؤسسات القانونية والتنفيذية.
- اعتماد تدابير وقائية أكثر شمولاً لمناهضة العنف ضد المرأة بالتركيز على توعية الجمهور وتطوير وسائل الإعلام ومراجعة المناهج الدراسية وتطويرها بحيث تضمن الحقوق الإنسانية للمرأة وواجبات حماية كرامتها الإنسانية في النطاق الأسرى الخاص والمجتمعي العام. وتوفير سبل الوقاية من العنف وحماية الضحايا، ومعالجتهن وإعادة تأهيلهن.
- توفير خدمات الحماية للنساء، من كافة أشكال العنف الجنسي ضد النساء وأهمية التركيز على الحقوق الإنجابية وتوفير خدمات الصحة الإنجابية والحماية الجسدية وبصفة خاصة للنساء اللاواتي يعشن في المناطق الريفية والنائية.
- تحديد المؤشرات المناسبة لرصد نوعية الخدمات المقدمة للضحايا وتقييمها بشكل منظم.
- إبلاء اهتمام خاص لحماية النساء والفتيات تحت الاحتلال واللاجئات من كافة اشكال العنف والاستغلال خلال فترات عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة والحروب وخلال دورات النزوح واللجوء.
- تعديل التشريعات والقوانين على المستوى الوطني والعمل على التوفيق بينها وبما يضمن حقوق الضحايا.

وختاماً:

- نتعهد نحن المشاركات والمشاركين في "الاجتماع رفيع المستوى حول الأهداف التنموية للألفية المعنية بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية على تسخير طاقاتنا ومواردنا لتنفيذ ما قطعناه على أنفسنا من التزامات باعتبار اعلان القاهرة أجندة المرأة العربية لما بعد 2015.
- الإصرار على وضع الهدف المعنى بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كهدف مستقل للاطار التنموي لما بعد 2015.

- التكتاف من أجل استمرار بذل الجهود ونشر الوعي لضمان تنفيذ تعهدات منهاج عمل بيجين في ضوء الاحتفال بعشرينية المنهاج.
- الالتزام بدورية انعقاد الاجتماعات التحضيرية على المستوى العربي للجنة عمل المرأة بالامم المتحدة، واعتبار هذا الاجتماع رفيع المستوى لبنة جديدة في بنیان العمل الاجتماعي المشترك بوصفه الاجتماع للتحضيري الاول في هذا الشأن.

القاهرة - مقر جامعة الدول العربية

23 فبراير / شباط 2014